ملامح أزمة الزراعة والغذاء في العراق ما قبل نيسان ٢٠٠٣ أسباب ومعالجات

م.م.سلام منعم زامل الشمري*

المقدمة :

استقطبت مسالة الزراعة والغذاء اهتماما كبيرا على مستوى العالم العربي في الآونة الأخيرة ، وليس منبع هذا الاهتمام أن الغذاء يشكل جوهر صراع الإنسان من اجل البقاء ، بل لعل فشل الجهود في تجاوز المشكلة الغذائية التي يعاني منها الوطن العربي زاد من ضرورة تقييم ومراجعة كل الجهود المبذولة في حل مشكلة الغذاء وتنمية القطاع الزراعي،أما في العراق فقد دخلت أوضاع الزراعة والغذاء مرحلة حرجة تمثلت في تنامي الطلب على المنتجات الزراعية والغذائية بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وتقلص الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهيكل الاقتصادي العراقي سابقاً ، وقد نجم عن هذا الوضع تفاقم العجز الغذائي وبالتالي اللجوء إلى المصادر الأجنبية لسد هذا العجز .

أن أزمة الزراعة والغذاء في العراق-وحتى عهد قريب- لم تكن مشكلة نقص أوشحه في الموارد المتاحة ولا نمو سكانيا متسارعا أو عجز في الإمكانات المالية ،وإنما هي بالدرجة الأولى مسالة فشل أو خلل بالسياسات الزراعية وسوء استغلال ما هو متاح من موارد . كما أن أسباب الفجوة الغذائية متعددة ومتشعبة ويختلف الدور الذي تلعبه هذه الأسباب في تعميق أزمة الزراعة والغذاء من حيث التزايد السكاني وتوزيع السكان بين الحضر والريف ،وسوء الاستخدام للموارد المتاحة الطبيعية والمالية ، أو عدم نجاعة الهياكل الإدارية والتنظيمية للقطاع الزراعي ، وعدم الاهتمام بالزراعة ضمن مخططات التنمية وهي عوامل لها تأثير مباشر أو غير مباشر في الإنتاج والإنتاجية واستغلال الطاقات المتاحة .

ويقودنا التشخيص الصحيح لأزمة الزراعة والغذاء في العراق وتحليل العوامل الكامنة وراءها إلى الحديث عن العوامل المؤثرة فيها وأسباب فشل السياسات الزراعية المتبعة في تحقيق الأمن الغذائي، وبالتالي عرض مجموعه من الحلول المقترحة لهذه الأزمة .

---

* عضو هيئة تدريس/جامعة واسط/كلية الإدارة والاقتصاد

مشكلة البحث:

تعتمد أغلبية بلدان العالم بما فيها الدول العربية على القطاع الزراعي في توفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للصناعات التحويلية وخلق فرص العمل لفئات واسعة من السكان ،بالإضافة إلى مساهمته في توفير العملة الصعبة وبالتالي تمويل برامج التنمية الاقتصادية ،عن طريق ذلك يمكن تحديد مشكلة البحث بانخفاض الأهمية النسبية للقطاع الزراعي وضعف أداء هذا القطاع ،وقصور الإنتاج الزراعي بشكل عام عن إشباع الحاجات الغذائية لمواطني البلد، وهذا ما أدى إلى زيادة الاستيرادات من المحاصيل الزراعية والسلع الغذائية ،كما إن تخلف القطاع الزراعي سيعيق مسيرة التنمية في القطاعات الأخرى.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل واقع الزراعة العراقية وما تمر به من أزمات سواءاً على مستوى الإنتاج أو التنظيم، فالموارد الطبيعية الهامة التي يتميز بها القطاع الزراعي كوفرة الأراضي الزراعية ومياه الري العذبة والظروف المناخية المساعدة ، جميعها عوامل تلعب دورا مهما في عمليات التوسع في الإنتاج الزراعي ،و إن الحالة التي يمر فيها القطر من عجز غذائي تعود إلى كون الإمكانات والموارد الزراعية المتاحة غير مستغلة بشكل امثل بسبب الظروف الاستثنائية التي يمر بها القطر ، وفي العراق ما يكفي من المقومات الزراعية ليخرج من وضعية المستورد للغذاء إلى وضعية المصدر له،ومن خلال هذا البحث سيتم تشخيص أسباب أزمة الزراعة والغذاء خصوصا ما قبل نيسان ٢٠٠٣ ومن ثم عرض بعض الحلول المقترحة التي قد تساعد في حل أزمة ألزراعه والغذاء في القطر .

فرضية البحث:

تحتل الموارد الاقتصادية الزراعية ومعطياتها الإنتاجية سواء على صعيد الإنتاج النباتي أو الحيواني مكانة مميزة ودوراً بارزاً في اقتصاديات التنمية ،وتعاني بعض الدول التي لا يحتل قطاعها الزراعي أهمية محسوسة في اقتصادها الوطني من مشاكل وأزمات متعددة في مجال نموها الاقتصادي .وتعد الزراعة، الصناعة التي ترتكز عليها النشاطات الاقتصادية التنموية كما، وتعد الدفعة الأولى القوية في النشاطات الاقتصادية التنموية في معظم تجارب التنمية الاقتصادية.

الأسلوب المتبع في التحليل:

تم اعتماد التحليل الوصفي عند التعرض للمفاهيم ذات العلاقة بموضوع البحث مع استخدام مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الزراعية .

هيكلية البحث:

من اجل تغطية الهدف المرجو من هذا البحث تم تقسيمه إلى عدة فقرات وكالاتي:

أولا: مأزق الزراعة العراقية.

ثانيا:أبعاد أزمة الزراعة والغذاء في العراق.

ثالثا: العوامل المؤثرة في أزمة الزراعة والغذاء.

رابعا:السياسات الزراعية والخروج من المأزق.

خامسا: الحلول المقترحة لازمة الزراعة والغذاء في العراق.

أولا: مأزق الزراعة العراقية

١- أزمة الزراعة

إن مصدر تمويل التنمية في العراق يتمثل بالإيرادات النفطية لذا فإن تخصيصات الاستثمار الموجهة للقطاعات السلعية، مصدرها تلك الإيرادات بشكل أساس فكلما ازدادت إيرادات العراق النفطية يجب أن تزداد حصة الموازنة الاستثمارية منها، مما ينعكس إيجابا على مستوى الاستثمار في القطاعات السلعية وعلى إمكاناتها في توفير مستلزمات تطورها ونموها في سلع وأدوات إنتاجية مستوردة ، والعكس بالعكس .

ولكن تحت تأثير العوامل السياسية استخدمت العوائد النفطية بالمقام الأول لتمويل الإنفاق العسكري أثناء عقد الثمانينات، كما أسهمت بفعل السياسات الاقتصادية المتبعة منذ عدة عقود مساهمة فاعلة في تحويل الاقتصاد العراقي إلى اقتصاد استهلاكي ،ولم ترصد هذه العوائد لإصلاح واستغلال الأراضي حتى المملوكة منها للدولة ، بالنتيجة النهائية لا تشكل الأراضي المزروعة فعلا سوى نسبه ضئيلة من المساحة الكلية ،علما بان المقدرة المالية كبيرة واليد العاملة وفيرة والأطر الفنية متوفرة والمصادر المائية كافية.

أن الأراضي الصالحة للزراعة تقدر بنحو (١٢)مليون هكتار أي بنسبة (٢٦%) من المساحة الكلية للدولة ، إما الأراضي المزروعة فعلا فلا تتجاوز (٥,٥)مليون هكتار أي بنسبة (٤٨%)فقط من الأراضي الصالحة للزراعة و(١٣%)من المساحة الكلية للقطر في حين تشكل المياه العذبة في العراق ربع المياه المتاحة في العالم العربي(١) ، على الرغم من ما يثار حاليا من مشاكل من قبل الجانب التركي حول مياه دجلة والفرات .

كما إن تحديد مستويات أسعار المواد الغذائية من قبل الحكومة في مدد غير مناسبة أثناء عقد الثمانينيات والتسعينيات أدى إلى إضعاف الاستثمارات الزراعية ، كما ازدادت الهجرة إلى المدن نتيجة تدني الخدمات التعليمية والصحية في الريف العراقي وهذا كان سببا في انخفاض عدد العمال الزراعيين بشكل واضح وكبير .

بفعل هذه العوامل ارتفعت الاستيرادات من السلع الزراعية إلى إن صارت التغذية تابعة للخارج بصورة شبه كلية وحتى نهاية الثمانينيات، ولم تكن هذه التبعية تسترعي اهتمام المسئولين إلا بالشعارات التي كانت تدعو إلى ضرورة تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي ، ولم يشعر العراقيون طيلة سنوات الحرب ضد إيران بنقص الإمدادات الغذائية على الرغم من التأثير السلبي للإنفاق العسكري والعمليات الحربية على التنمية الاقتصادية بصورة عامة والإنتاج الزراعي بصورة خاصة ،ولما كانت العوائد النفطية غير كافية لتمويل هذه الحرب التي أنهكت الاقتصاد العراقي لمدة ثمان سنوات كان من اللازم الاقتراض من الخارج لدفع الفاتورة العسكرية واستيراد المواد الغذائية والمعدات الصحية ، عندئذ أسهم إهمال القطاع الزراعي في تراكم الديون الخارجية التي غدت المشكلة المالية الأولى للبلد.

وبعد احتلال الكويت في آب ١٩٩٠ وفرض العقوبات الاقتصادية والتي سببت انخفاض إيرادات النفط وانقطاع التمويل الخارجي مما أدى إلى تراجع إمكانية استيراد الآلات الزراعية والمواد الغذائية ، وصار الاهتمام بالزراعة ضرورة تقتضيها حياة وصحة المواطنين وبسب طبيعة العقوبات الاقتصادية المفروضة وارتفاع معدل التبعية الغذائية للخارج آنذاك لم تقد الجهود المبذولة في وقتها إلى تحسين كفاءة القطاع الزراعي .

وأثناء عقد التسعينيات وحتى أحداث نيسان عام ٢٠٠٣ وما بعدها لم يكن القطاع الزراعي بالمستوى المطلوب وبالكفاءة المطلوبة بل على العكس من ذلك كان أكثر القطاعات إهمالا حيث انخفضت مساهمة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة إلى اقل من ٥% بسبب تأثير الحروب السابقة وتأثير البنى التحتية لهذا القطاع ونقص مصادر الطاقة وعدم تشغيلها بطاقتها القصوى وعدم وجود صادرات لهذا القطاع (٢) .
كذلك فإن معدلات النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية الرئيسة في القطر وهو معدل اقل بكثير من المعدل المستهدف والمطلوب للحفاظ على حجم المعروض من المواد الغذائية والسلع الزراعية ،وهذا ما تسبب في زيادة حجم الفجوة الغذائية لمعظم المحاصيل والسلع الزراعية والغذائية وانخفاض نسب الاكتفاء الذاتي والاعتماد بشكل كبير على الاستيراد من الخارج حيث تقدر نسبة الاعتماد من الخارج بأكثر من (٦٠%) لأغلب المحاصيل والسلع الغذائية(٣).

٢- ملامح الأزمة الغذائية

تعتمد أغلبية دول العالم والدول العربية على القطاع الزراعي في توفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للصناعات التحويلية وخلق فرص العمل لفئات واسعة من السكان ،بالإضافة إلى مساهمته في توفير العملات الصعبة وبالتالي تمويل برامج التنمية الاقتصادية إلا أن تخلف القطاع الزراعي يعيق مسيرة التنمية في القطاعات الأخرى، لهذا فان تنمية هذا القطاع يجب أن تحتل مكانة متميزة في التوجهات التنموية العراقية في الوقت الحاضر خاصة بعد تزايد عدد السكان وزيادة الطلب على الأغذية.
لقد تطورت الأزمة الغذائية في العالم العربي اجمع وخصوصا العراق تبعا لمعدلات نمو الإنتاج والطلب الاستهلاكي على المنتجات الغذائية ، وقد صار هناك شبه إجماع على إن ألازمه الغذائية في العراق قد وصلت إلى حد حرج يتجلى في تنامي الاعتماد على المصادر الخارجية لإطعام السكان ،وتدهور نصيب الفرد العراقي من الناتج الزراعي وكذلك تراجع نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي(٤) من (١٣،٧١%)عام ١٩٨٩ أو(٣٢،١٠%)عام ٢٠٠٠ إلى اقل من (٥%) عام ٢٠٠٤،وان تدهور قيمة الناتج الزراعي أدى إلى تراجع نصيب الفرد من هذا الناتج في السنوات الأخيرة .
وقد أدى ضعف أداء القطاع الزراعي ما قبل وبعد نيسان ٢٠٠٣ إلى زيادة الاستيرادات الزراعية سواء كانت محاصيل زراعية أو مواد وسلع غذائية لتلبية حاجات المواطنين العراقيين ،كما يعمق هذا الضعف في الأداء الفجوة بين الطلب على الغذاء والإنتاج المتحقق ،ويرجح فرضية مفادها إن العراق الآن ينتج اقل مما يستهلك وليس يستهلك أكثر مما ينتج (٥).
أن الموارد الطبيعية الهامة التي تميز القطاع الزراعي كوفرة الأراضي الزراعية والمياه والظروف المناخية المساعدة ، عوامل تلعب دورا مهما في عمليات التوسع في الإنتاج الزراعي ،ألا انه من شبه المؤكد إن الحالة التي يمر فيها البلد من عجز غذائي تعود إلى كون الإمكانات والموارد الزراعية المتاحة غير مستغلة بشكل امثل بسبب الظروف الاستثنائية التي يمر بها القطر العزيز ،لكن للعراق من المقومات ما يكفي ليخرج من وضعية المستورد للغذاء إلى وضعية المصدر له .

٣- معطيات أزمة المياه

لقد أدت محدودية الموارد المائية من جهة وأنماط استهلاكها من جهة أخرى إلى ظهور خلل واضح بين الموارد المائية المتاحة والطلب عليها في كثير من الأقطار والبلدان ،والعراق واحد من تلك البلدان التي تعاني من خلل واضح متمثل بارتفاع نسبة اعتماد القطر على الموارد المائية النابعة خارج حدوده مما يجعله أكثر عرضة للنقص والتدهور في الكمية والنوعية بالإضافة إلى الاستخدام غير الأمثل للموارد المائية المتاحة ، وان هذا الخلل قد يؤدي إلى ظهور عجز مائي من المتوقع إن يصل أثناء العشر سنوات القادمة إلى ١٣ مليار متر مكعب إذا ما استمرت السياسات المائية في المستقبل على السياقات نفسها(٦) .

إن توفير المياه اللازمة لاستدامة التنمية الزراعية في العراق من اجل تامين احتياجات السكان من الغذاء تعد واحدة من أهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي العراقي خلال المرحلة القادمة ، إذ إن ما متاح من هذه الموارد المائية قد لا يسمح بمواكبة الطلب المتنامي على هذه الاحتياجات فالقطاع الزراعي يستحوذ على نسبة كبيرة من الموارد المائية المتاحة وهذا سيكون سببا لعدم القدرة على زيادة مستويات الإنتاج الزراعي وتحسين أوضاع الأمن الغذائي بعيداً عن التصدي لازمة المياه ورفع كفاءة استخدامها في الزراعة . ويتطلب ذلك اتخاذ خطوات فاعلة على مختلف الأصعدة والمستويات المؤسسية والتشريعية كفيلة بوضع سياسات وبرامج ناجحة للموارد المائية المتاحة تستهدف ترشيد استخدامها للمساعدة في زيادة الرقعة الزراعية المروية حيث إن إنتاجية أراضي العراق المروية تفوق إنتاجية الأراضي المطرية وبشكل كبير.

إن رفع كفاءة استخدام المياه تمثل أهم الخيارات المتوفرة للتوسع الأفقي في ألزراعه وهذا ممكن من خلال إجراء التعديلات في تقنيات ونظم وأساليب الري الحالية وكذلك عن طريق تأهيل المنشات القائمة علما بان طرق الري المستخدمة كطريقة الري السطحي السائدة في القطر تزيد من ملوحة التربة مما يقل من إنتاجيتها في المستقبل ويجعلها ضمن الأراضي الغير صالحة للزراعة على المدى البعيد ،كذلك قد ينتج عن هذه الطريقة المستخدمة مشاكل أخرى منها انخفاض كفاءة الري والتي تقدر ب (٤٠ بالمائة)-(٥٠ بالمائة)إي إن حوالي نصف كمية المياه التي تستخدم في ألزراعه تذهب هدراً وهذا يبين الحاجة الملحة إلى إدخال تحسينات على نظم الري المستعملة والمتبعة والتي منها : التقليل من الفواقد المائية إثناء نقل المياه من المصدر إلى المزارع ، عزل القنوات المائية عن الإعشاب والنباتات المائية النامية على جوانبها ، مراقبة توزيع المياه إلى الحقل وإعطاء الاحتياجات المائية المثلى الملائمة للمحاصيل الحقلية أثناء مرحلة النمو ، هذا بالإضافة إلى توفير المياه في الوقت المناسب وبالكمية المناسبة وفق مراحل النمو(٧) .

ولكن الحل الأمثل يبقى في إدخال طرق وأساليب الري الحديثة وانتشارها بشكل واسع في القطر.

ثانيا:أبعاد أزمة الزراعة والغذاء في العراق

بدأت المشكلة الغذائية في العراق مع بداية عقد التسعينات وفرض العقوبات الاقتصادية على القطر بسبب سياسات النظام المتبعة من قبل الحكومة السابقة في جميع المجالات وخصوصا المجال الزراعي ،وقد صارت ما بعد نيسان عام ٢٠٠٣ واحدة من المعضلات التي تواجه القطر بعد أن وصلت إلى مستويات حرجة ، ويمكن قياس تجليات المشكلة الغذائية هذه بحجم وتطور الفجوة الغذائية ودرجة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية والمحاصيل الزراعية.

١- الفجوة الغذائية

تتصف الفجوة الغذائية (٨) بالتذبذب من سنة إلى أخرى بسبب التغيير في الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني)وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار للسلع الغذائية في الأسواق الخارجية، حيث يعاني العراق من فجوة غذائية في تزايد منذ بداية التسعينيات. لقد أصبح تمويل استيراد الغذاء عبئاً ثقيلاً على الموازنات المالية للدولة، ويستنزف جزءا لا يستهان به من الدخل القومي يتجه نحو الأسواق الخارجية لسد الحاجة المتفاقمة للغذاء.

فالعراق يعاني من عجز واضح في معظم السلع الغذائية والمحاصيل الزراعية، حيث بلغت قيمة الفجوة التجارية من الغذاء والتي تعبر عن الفرق بين كمية الاستيرادات وكمية الصادرات للسلع الغذائية والزراعية(٩) فقد بلغت الفجوة لمحصول الحنطة بمقدار (٥١٣)ألف طن،الشعير(٨١,١٦)ألف طن،الزيوت النباتية(٦٨,٢٥)ألف طن ،الرز(٢٥٩,٢)ألف طن، السكر(٢٨٩,٧٧)ألف طن، والبقوليات(٧,٩)ألف طن ، اللحوم الحمراء(٦,٣٨)ألف طن ،لحوم الدجاج (٢,١٧٢)ألف طن ،الحليب ومنتجاته(١١,٥٨)ألف طن وبيض المائدة بنحو (٤)مليون بيضة.

وتوضح هذه البيانات حقيقة إن نسبة كبيرة من الاستهلاك المحلي للأغذية يعتمد على الاستيراد من الخارج ،وهذه مؤشرات خطرة مع ارتفاع الأسعار مما سيؤدي إلى ارتفاع فاتورة الغذاء على المواطن العراقي وتهدد آمنه الغذائي .

٢- الاكتفاء الذاتي

مالت نسبة الاكتفاء الذاتي في العراق من الغذاء منذ بداية التسعينات أيضا إلى التدهور وصارت في السنوات الأخيرة شديدة التدني، وترتب على ذلك أن عد العراق واحداً من أكثر دول العالم استيرادا للغذاء في الوقت الحاضر.

حيث نلاحظ انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من أهم السلع الغذائية (١٠) ،فلم تتجاوز نسبته من مجموع الحبوب الحنطة (٣٤,٢%)، الرز(٢١%)، البقوليات (١٩,٢%)، الألبان ومنتجاتها(٧٣%)،بيض المائدة(٢٨%)،ولحوم الدجاج(١٥%)،اللحوم الحمراء(٤٤%) ، والزيوت النباتية (٦٠%).

ويشكل تدهور معدلات الاكتفاء الذاتي خطرا على الأمن الغذائي الذي يمثل احد المكونات الأساسية للآمن الوطني ، فالآمن الغذائي الذي يعني قدرة المجتمع على تامين احتياجاته الاستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية بإنتاجها محليا أو باستيرادها من الخارج (١١)،ليس هو تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي غالبا ما يعني إنتاج كافة الاحتياجات الغذائية الأساسية محليا ، وإنما يتعداه إلى تامين مصادر الحصول على الغذاء محليا أو دوليا .

أن العراق في السنوات ما بعد أحداث نيسان يعتمد على الاستيراد من الخارج لسد العجز في احتياجاته من الغذاء، وهنا تنبغي الإشارة إلى بعض الحقائق المتصلة بهذا الوضع:

١-إن التركيب السلعي للاستيرادات الغذائية الزراعية يعكس أهمية السلع الضرورية لحياة الإنسان والتي يصعب الاستغناء عنها أو التقليل من حجمها الاستهلاكي بسهولة ،مثل الحبوب التي تعد سلعه حساسة في نظام المستهلك .

٢- طبيعة الأسواق الغذائية الخارجية التي تحتكرها مجموعه قليلة من الدول والشركات المتعددة الجنسيات ،وما تملكه هذه القوى من إمكانية التأثير في هذه الأسواق والتحكم في أسعار السلع الغذائية والمحاصيل الزراعية واستخدام الغذاء كوسيلة ضغط وعقوبة لترويض الحكومات من وجهة نظر هذه الأطراف المهيمنة.

٣- ضعف القدرة التفاوضية للدول المستوردة للغذاء بسبب تعاملها منفردة مع القوى الفاعلة في الأسواق الغذائية الدولية وضعف هامـ المساومة نتيجة حساسية الغذاء ودوره في الاستقرار السياسي والاقتصادي.

إن تعاظم الفجوة الغذائية وتدهور نسب الاكتفاء الذاتي في العراق يسمح بالقول إن الأمن الغذائي ما زال حلما لم يتحقق إلى ألان ويتطلب تحقيقه في المستقبل اتخاذ جملة من الإجراءات لإزالة المشاكل التي تعيق مسيرة التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الزراعية على وجه الخصوص.

أن تحقيق الأمن الغذائي لأي بلد كان قضية محورية يجب عدم تركها للظروف المتغيرة ،ولا للعوامل الخارجية لتتحكم فيها(١٢) وإنما يجب السعي بكل جديه إلى ضمان امن مستديم عن طريق زيادة العناية بالقطاع الزراعي وتوسيع قاعدة العمل المنتج وتحسين الإنتاجية .

٣- الخيارات التنموية

يقودنا فشل الجهود المبذولة في تامين ما يحتاجه القطر من الغذاء إلى التساؤل عن المكانة المعطاة لتنمية القطاع الزراعي ضمن مخططات التنمية الاقتصادية التي سيتبناه القطر في عراق ما بعد نيسان.

أن عملية التنمية في الدول النامية ومنها الدول العربية تنطوي عادة على تحول الاقتصاد من وضع تهيمن فيه ألزراعه إلى اقتصاد يتعاظم فيه دور القطاعات الاقتصادية الأخرى ولا تقوم ألزراعه ألا بدور ثانوي داعم ، كما لا يعطى للزراعة اهتمام كبير لتعزيز البحث والاستثمارات الزراعية ،فكثير من اقتصاديي التنمية لم يعيروا الزراعة ألا أهميه ضئيلة نسبيا– مع بعض الاستثناءات – على الرغم من قول بعض الاقتصاديين أن أي ثورة صناعية تحدث لابد أن تسبقها بعقود على الأقل ثورة خضراء أو زراعية كما حدث في الصين واليابان (١٣).

لم يكن العراق أكثر حظا من باقي دول العالم الثالث ،فقد اتجهت الاستراتيجيات التنموية سابقا نحو التصنيع على أساس انه يعني التنمية ،مما أدى إلى تعبئة الموارد المالية وتكثيف الجهود للنهوض بالاستثمارات في القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى وذلك على حساب القطاع الزراعي باعتباره قطاعا غير مولد للنمو.

ولذا يعد إهمال القطاع الزراعي في التوجهات التنموية ألعامة احد أهم العوامل الكامنة وراء تعميق العجز الغذائي وزيادة التبعية للخارج وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستوى القطري.

ثالثا: العوامل المؤثرة في أزمة الزراعة والغذاء

١- العوامل الديموغرافية :

يعد التزايد السكاني الذي يشهده القطر في العقود الماضية من الأسباب والمبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء والزراعة ،فقد شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا حيث يقدر سكان القطر العراقي في العام ٢٠٠٥ بنحو ٢٨ مليون نسمة(١٤)، وهذا التزايد في أعداد السكان يفوق معدلات نمو الإنتاج الزراعي مما أدى إلى اختلالات على متوسط عرض وطلب الغذاء

أن هذا التزايد للسكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر ،فقد أدت ألهجره الريفية إلى المدن (الطالبة للعمالة) إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة ،مما أدى إلى تراجع أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق .

إن هذا التغيير في توزيع السكان بين الريف والحضر ،بحيث يتوالى انخفاض سكان الأرياف وازدياد سكان الحضر ،قد يؤدي ذلك إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وبالتالي فان الهجرة الريفية تؤدي إلى التذبذب الإنتاج الزراعي ما لم يقابلها تحسن ملحوظ في إنتاجية المزارعين.

٢- العوامل الطبيعية:
على الرغم من الإمكانات الطبيعية الزراعية التي يحظى بها العراق من مساحة قابلة للزراعة ،فان العراق لم يفلح بعد في إشباع حاجات مواطنيه من إنتاج أراضيه.
ويعزى قصور الإنتاج الزراعي عن إشباع الحاجيات الغذائية إلى جملة من العوامل أهمها:
١- انخفاض نسب الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحات الكلية، كما يلاحظ تدني نسبة ما هو مزروع فعلا من هذه المساحة وتقدر نسبة الأراضي القابلة للزراعة بنحو (٢٦%) من المساحة الكلية أما نسبة الأراضي مستغلة فعلا فتقدر بنحو(٥، ٥%) كما اشرنا سابقا.
٢- سوء استغلال المياه العذبة وهدرها، ويمكن تحسين استغلال هذه الموارد المائية ورفع كفاءة استخدامها وتقليل نسب الفقد والهدر عن طريق إدخال وإتباع أساليب الري الحديثة والترشيد.
٣-اعتماد اغلب الزراعات وبشكل عام على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من موسم إلى أخر.

رابعا:السياسات الزراعية والخروج من المأزق

١- أسباب فشل السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي
سيتم توضيح الأسباب الكامنة وراء عدم نجاح السياسات الزراعية في العراق في تامين الغذاء عن طريق إلقاء الضوء على الإصلاحات الزراعية التي قام بها العراق وأسباب إخفاقها واتجاهاتها في العقود الماضية .
تتجسد السياسات الزراعية(١٥) في منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية ،هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي وكذلك تحقيق أقصى درجة من الاكتفاء الذاتي وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الفجوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه،وهذه الأهداف تتطلب من الدولة أيضا مساعدة المزارعين للتغلب على جملة من المعوقات كما تتطلب من الدولة أيضا الموازنة بين مجموعة من الأهداف المختلفة.
لقد مرت السياسات الزراعية في العراق بمراحل عده وحملت بصمات تتعلق بالنظام أو الأنظمة المهيمنة في كل مدة.

تطور السياسات الزراعية في العراق
عرفت السياسات الزراعية بشكل عام بمرحلتين المرحلة الأولى السياسات الزراعية ذات التوجه الاشتراكي والتي اعتمدها العراق شانه شان معظم الدول العربية ذات التوجه الاشتراكي مثل مصر وسوريا والجزائر ، أما المرحلة الثانية فاتسمت بالتوجه نحو اقتصاد السوق خصوصا بعد تراجع الأنظمة الشيوعية والاشتراكية والقيام بإصلاحات تهدف إلى زيادة الإنتاج المحلي وإلغاء الإعانات التي تقدم للأغذية الاستهلاكية .
لقد ارتكزت الإصلاحات الزراعية ذات التوجه الاشتراكي والتي منها العراق سابقا على الأسس التالية(١٦):
١- تحديد سقف للملكية الزراعية.
٢- استيلاء الدولة على الفائض عن السقف الذي تم تحديده والتعويض للمالك .
٣- توزيع الأراضي المستولى عليها على الفلاحين الذين لا يملكون أرضا.

٤- وضع نظام تعاوني ينضم فيه الفلاحون ويؤدي إلى إدخال المكننة والأساليب العلمية والفنية والحديثة .

نموذج الإصلاح الزراعي في العراق

صدر في العراق قانون الإصلاح الزراعي الأول سنة ١٩٥٨والثاني سنة ١٩٧٠ ، اشتمل قانون الإصلاح الزراعي لسنة ١٩٥٨ على جملة من المسائل تتعلق بتحديد الملكية والاستيلاء على ما جاوز الحد الأقصى وتعويض المستولى منهم وشروط توزيع الأراضي وتكوين الجمعيات التعاونية وتنظيم العلاقات الزراعية ، ألا إن هذا القانون عرف مجموعة من الثغرات من بينها انه سمح لمالك الأرض حق اختيار الأراضي التي سيحتفظ بها .وأهمل القانون أيضا مكان سكن الفلاح المستفيد ،حيث وزعت أراضي في الشمال على فلاحين من الجنوب .

كما وعرف هذا القانون مشاكل في تنفيذه ، ونتيجة للانتقادات التي وجهت إلى قانون الإصلاح الزراعي لسنة١٩٥٨ وكذلك لعدم نجاحه في تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين والإنتاجية الفلاحين والإنتاجية الزراعية فقد تم إصدار قانون الإصلاح الزراعي لسنة١٩٧٠ ليسد الثغرات في قانون الإصلاح الزراعي لسنة١٩٥٨ ، فادخل جملة من الاعتبارات كخصوبة وطرق الري ومعدل سقوط الإمطار ونوعية الزراعة وبعد الأرض وقربها من مراكز التسويق ، إلا إن الدارسين للإصلاح الزراعي في العراق يعتبرونه فشل على مستويات عديدة:

- **فشل سير الجمعيات و التعاونيات الزراعية.**
- **فشل في رفع الإنتاجية الزراعية.**
- **فشل في تحسين أوضاع الفلاحين وتضييق الهوة في التفاوت الاقتصادي والاجتماعي.**

٢- تحليل أسباب فشل السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي

أن مختلف السياسات الزراعية التي طبقت على طول العقود الماضية والى الآن لم تحقق النتائج المرغوبة للنهوض بالتنمية الزراعية وتقليص الفجوة الغذائية، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب نتناولها فيما يأتي:

١- ضعف الكفاءة الاقتصادية في تطبيق السياسات الزراعية

أن المؤشرات الاقتصادية الزراعية بينت إن الإصلاح الزراعي ذو الطابع الاشتراكي الذي طبق في العراق سابقا لم يحقق تقدما يذكر في زيادة المساحات المزروعة، كما إن مستوى الطلب على الغذاء قد زاد وبنسبة اكبر على نمو الإنتاج الزراعي، أما في السنوات الأخيرة نلاحظ تدني معدلات نمو الإنتاج الزراعي، وهو معدل اقل بكثير من المعدل المستهدف والمطلوب للحفاظ على حجم المعروض من المواد الغذائية والسلع الزراعية، كما إن حجم الإنتاج الزراعي لمختلف المحاصيل يتسم بالتقلب وعدم الاستقرار، ويرجع ذلك إلى العوامل التالية:

*** سوء إدارة القطاع الزراعي**

يعد التخلف في نوعية إدارة القطاع الزراعي عائقا أساسيا يحد من الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع وحائلا أيضا دون الاستفادة من المزايا التكنولوجيا الزراعية المستوردة ، فبدون وجود أساس تنظيمي سليم يحكم مشاريع التنمية الزراعية من كل نواحيها وبصفة خاصة أساليب إدارتها ومستوى كفاءتها الإدارية تصبح المشاريع عاجزة عن استيعاب أهداف كل السياسات الزراعية سواءاً كانت هذه السياسات متعلقة بالبحث والإرشاد الزراعي أو جوانب أخرى من جوانب السياسات الزراعية .

ولذا فان الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية تتوقف الى حد كبير على إدارتها ، وحسن الأداء يتوقف على أهلية الإنسان فيما يتعلق بمعرفة العمل وبقدرته على القيام به ورغبته في إتمامه وانجازه.

*** إعطاء الأولوية للأهداف السياسية**

يؤدي الاهتمام بالأهداف السياسية على حساب الأهداف الاقتصادية إلى تراجع الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية ،فإذا نظرنا سابقا إلى الجمعيات التعاونية فإننا ندرك أنها عرفت انطلاقا سريعا إلا إن المزارعين والفلاحين ابتعدوا عنها لأنها صارت وسيلة ضغط من قبل الدولة لتحريك الجماهير الريفية لصالح النظام مما اثر سلبا في الحركة التعاونية ، وبذلك صارت الاعتبارات السياسية مقدمة على المردود الاقتصادي .

*** عدم كفاية الاختصاصين**

إن غياب أو نقص الاختصاصين عند القيام بأي إصلاح اقتصادي أو زراعي سيكون عائقا يحول دون نجاح هذا الإصلاح، ومن المعروف إن غياب عامل من عوامل الإنتاج سينعكس سلبا على الكفاءة والمردود الاقتصادي.

٢- فشل سياسات البحث والإرشاد ف تحقيق أهدافها

يهدف الإرشاد الزراعي إلى تدريب المزارعين وإقناعهم بتبني النماذج والتقنيات الزراعية الحديثة من اجل تخفيض الكلفة وتحسين الإنتاجية النوعية ، كما يناط بالإرشاد التعرف على المشاكل التي تواجه المنتجين الزراعيين وتشخيصها ونقلها إلى مراكز البحوث لدراستها وتحديد الأساليب الملائمة للتعامل معها .

ويعد دعم البحث الزراعي وتحسينه كما ونوعا وتوظيفا يشكل ضرورة إستراتيجية ، ليس فقط للتخلص من العجز الغذائي القائم والمتفاقم ، وإنما أيضا لتطوير ألزراعه العراقية اعتمادا على النفس بصورة أساسية . ومن أهم المعوقات التي نعتقد بأنها السبب في فشل سياسات الإرشاد الزراعي هي:

- ضعف التنسيق بين مؤسسات الإرشاد الزراعي وهيئات البحث الزراعي .
- ضعف الاستثمار في البحوث الزراعية وتدني إنتاجية النشاط البحثي .
- عدم الاهتمام بمواضيع البحث الزراعي واختيارها على أسس علمية وكذلك عدم توظيف نتائجها .
- عدم استقرار السياسات الزراعية، الذي كان عاملا أساسيا في عدم استقرار الإرشاد الزراعي.

٣- ضآلة الاستثمارات في مجال القطاع الزراعي

أن حصة القطاع الزراعي من إجمالي الاستثمارات ضئيلة جدا وكذلك عجز مؤسسات الإقراض الزراعي عن القيام بواجباتها ، فالزراعة الحديثة ولكي تحقق إنتاجية عالية فإنها تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة ،الا ان تمويل القطاع الزراعي العراقي ظل يعاني من جملة من المعوقات نذكر منها:

- سوء إدارة مؤسسات الإقراض الزراعي والنقص في اعتمادات المصارف المختصة بإقراض المصرف الزراعي.
- غياب الخطة الشاملة للسياسات الاقراضية المؤسسية.
- عدم موضوعية معايير توزيع القروض على المزارعين، إضافة إلى عدم وفاء المزارعين بتسديد القروض الممنوحة.

٤- سوء استخدام الموارد المائية

تشكل الموارد المائية احد العوامل الحاسمة في تنمية وتطوير القطاع الزراعي وفي تحقيق الأمن الغذائي ، إلا إنها تعد موردا نادرا مما يتطلب سياسات واستراتيجيات لإدارة هذه الندرة ،كما أن إمدادات المياه العذبة في العراق تعتمد بنسبة كبيرة على الخارج فإيرادات نهري دجلة والفرات المائية هي من خارج حدود العراق ، وهذا ما يجعل القطر أكثر عرضة للنقص والتدهور في الكمية والنوعية نتيجة لاستخدامات جائرة من دول المنبع ، هذا بالإضافة إلى عدم كفاءة استخدام مياه الري وارتفاع نسب الفقد والهدر في المياه.

٥- إهمال الصناعات الزراعية الغذائية

تعد الصناعات الغذائية نتيجة حتمية لضرورة حفظ المواد السريعة التلف والضرورية لحياة الإنسان، إلا إن هذا المجال لم يحقق أي نجاح يذكر وذلك للأسباب التالية :

- انخفاض الدعم للصناعات الغذائية وعدم تقديم القروض والتسهيلات المصرفية .

- ضعف وانخفاض الطاقة الاستيعابية لمعامل الصناعات الغذائية الزراعية القائمة، خصوصا في بعض المواسم.
- تلف المواد الغذائية في المخازن غير المجهزة .

٦- فشل مؤسسات التسويق الزراعي في تحقيق أهدافها
التسويق بمعناه الضيق يعني(١٧) انتقال السلعة من المنتج إلى المستهلك لقاء مردود معين ، تمر السلعة بجملة من الحلقات ويلعب التسويق الزراعي دورا كبيرا في دينامكية القطاع الزراعي وتشجيع المزارعين وحثهم على تحسين إنتاجهم ،إلا إن قطاع التسويق عرف مجموعه من المشاكل التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

- ضعف للبنى التحتية لوسائل النقل والتخزين والتصنيع .
- عدم العناية بمعايير ومواصفات الجودة.
- نقص الكوادر المختصة بالتسويق الزراعي .
- غياب الاهتمام الكافي بالتسويق الزراعي في الخطط التنموية الزراعية .

٧- عدم الاهتمام بعمليات استصلاح الأراضي .
تهدف سياسات استصلاح الأراضي إلى تهيئة الأرض وذلك باستخدام الآلات الضرورية لشق وتمهيد الطرق الزراعية وبناء السدود وحفر الآبار الارتوازية وتخليص التربة من الملوحة وغير ذلك من الإجراءات الضرورية لتتم الزراعة في أحسن الظروف ،لكن العراق يعاني من عدم الاهتمام بهذا الجانب الضروري لنجاح الزراعة عن طريق غياب تحديد أهداف سياسات استصلاح الأراضي .

٨- ضعف كفاءة الإنتاج الحيواني .
يعاني قطاع الإنتاج الحيواني بالعراق من مشاكل ومعوقات متعددة من أهمها:

- جزئية سياسات الإنتاج الحيواني إذ تتطلب خطة متكاملة لتنمية الثروة الحيوانية .
- عدم استخدام الأساليب العلمية في تربية الحيوانات .
- غياب نظام متجدد للتحسين الوراثي .

خامسا: الحلول المقترحة لازمة الزراعة والغذاء في العراق

لقد بلغت أزمة الزراعة والغذاء درجة عالية من الخطورة تتطلب معالجتها فترة طويلة وجهوداً جبارة وعودة العراق للحضيرة الدولية، وفيما يلي جملة من المقترحات كمحاولة للتخفيف والقضاء على هذه الأزمة وللتغلب على معوقات السياسات الزراعية في قطرنا العزيز:

١- تنمية الاستثمارات الزراعية :- ينجم ضعف غلة الهكتار وضآلة الإنتاج الزراعي عن عدم الاعتماد على التقدم العلمي في الأساليب الزراعية وعن ندرة المكننة الزراعية الحديثة وكذلك عدم توفر

الرعاية البيطرية والمبيدات الزراعية ،ولا يمكن مواجهة هذه المشاكل والمعوقات إلا عن طريق تنمية الاستثمارات الزراعية عن طريق ثلاث وسائل في آن واحد.

الوسيلة الأولى:تبني خطة اقتصادية وبرامج مالية ذات اطر فنية وعلمية متخصصة ترصد الأموال لاستصلاح الأراضي وإعادة البنى التحتية الزراعية .

الوسيلة الثانية:زيادة رأس مال المصرف الزراعي ومساهمته الفعالة في التنمية الزراعية والحيوانية عن طريق القروض التي يمنحها بأسعار فائدة منخفضة.

الوسيلة الثالثة:تغير قوانين الاستثمار عما كانت عليه في زمن النظام السابق حيث كانت لا تنسجم مع الاقتصاد العالمي وكانت من معوقات التنمية الاقتصادية بدلا من أن تكون من حوافزها إذ يمنع على الأجانب منعا باتا من الاستثمار في شركات القطاع الخاص ، أما في الوقت الحاضر بات من الضروري فسح المجال إمام رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في القطاع الزراعي وفق أسس محددة تتناسب مع طبيعة هذه القطاع الحيوي ، كما لا يعد مقبولا عدم مساواة القطاع الزراعي بالقطاع الصناعي من حيث منح الامتيازات الضريبية والمالية ،فقد أسهمت هذه المعاملة غير المشجعة في إفلاس عدة شركات زراعية من بينها مشاريع الدواجن.

٢- سياسة ملائمة للأسعار :- تتطلب السياسة المناسبة للأسعار في الوقت الحاضر تثبيت الأسعار بما يناسب القوة الشرائية مع منح إعانات للمزارعين تهدف إلى مواصلة وتطوير الإنتاج ،كما لا تتخذ الإعانات بالضرورة شكلا نقديا ،بل تكون عينية ، كبيع الأسمدة والبذور المحسنة وتأجير الآلات الزراعية بأسعار مدعومة ومكافحة الإمراض الزراعية وتلقيح الحيوانات وتقديم الإرشاد الزراعي والفني مجانا ،تقود هذه الوسائل إلى زيادة القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي ، ولا يجوز التخلي عن سياسة التسعيرة الإجبارية والإعانات إلا بعد تحسن مستوى الدخول الحقيقية ،عندئذ يمكن تحرير الأسعار وفق ما يسمى في الدول العربية غير النفطية بالإصلاح الاقتصادي ، ولكن يجب إلا تتنازل الدولة عن التدخل لتوفير الظروف الملائمة للإنتاج الزراعي.

٣- أما على صعيد الإقراض الزراعي ضرورة زيادة القروض الزراعية المخصصة لاقتناء التجهيزات واتخاذ آليات سليمة ومضمونة لتسديد القروض .

٤- في مجال الري فيجب تنفيذ برامج تهدف إلى دراسة انعكاسات المياه وأثرها على المدى الطويل وضرورة الاستخدام الفعال لمياه الري.

٥- وفي مجال سياسات التصنيع الغذائي فمن اللازم تعزيز هذا القطاع ليستطيع الوفاء بالاحتياجات الوطنية من السلع المصنعة ولا يتم ذلك إلا عن طريق خلق بنية تحتية للتموين بالمواد الأولية والتخزين .

سادسا: الاستنتاجات والتوصيات

١- الاستنتاجات

يظهر من العرض السابق لازمة الزراعة والغذاء العراقية، تواضع الجهود المبذولة لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية المتعلقة بمتطلبات التنمية الزراعية أمكن الوصول إلى جملة من الاستنتاجات منها:

١- يعد إهمال القطاع الزراعي في التوجهات التنموية ألعامه السابقة واحد من أهم العوامل الكامنة وراء تعميق العجز الغذائي وزيادة التبعية للأسواق الخارجية وعدم الاكتفاء الذاتي على المستوى القطري.
٢- انخفاض وضعف أداء القطاع الزراعي وهذا ما أدى إلى زيادة الاستيرادات الزراعية سواء كانت محاصيل زراعية أو مواد وسلع غذائية لتلبية حاجات المواطنين ، كما يعمق هذا الضعف في الأداء الفجوة بين الطلب على الغذاء والإنتاج المتحقق.
٣- ضعف السياسات الزراعية التي طبقت طوال العقود الماضية ،والتي لم تحقق النتائج المرغوبة للنهوض التنمية الزراعية.
٤- عدم كفاية البنى الأساسية والمؤسسية والبحثية اللازمة لتطوير القطاع الزراعي سبب التحيز ضد الزراعة والريف حيث يعاني القطاع الزراعي في العراق من عدم كفاية الاستثمارات الزراعية وانخفاض نصيب الزراعة من الاستثمارات العامة مما أدى إلى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وبشكل كبير .
٥- أن ما تحقق من انجازات في المجال الزراعي لا يزال دون مستوى الطموح ويظهر ذلك جليا من اتساع حجم الفجوة الغذائية لمعظم المحاصيل الزراعية والسلع الغذائية، وانخفاض نسب الاكتفاء الذاتي حيث لا زالت هذه النسب متدنية بدرجة كبيرة ومقلقة.

٢- التوصيات

من اجل التغلب على التحديات والعقبات وتحقيق التنمية الزراعية ورفع مستويات الاكتفاء الذاتي وتقليص الفجوة الغذائية، يمكن عرض مجموعه من التوصيات التي قد يكون لها دور ايجابي في الحد والقضاء على أزمة ألزراعه والغذاء في القطر على المديين المتوسط والطويل منها:

١- يجب السعي بكل جدية إلى ضمان أمن غذائي مستديم من خلال زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي وعدم التحيز ضد الزراعة وتوسيع قاعدة العمل المنتج وتحسين الإنتاجية، ورفع نصيب الزراعة من الاستثمارات العامة لغرض تطوير المجالات والمرافق الأساسية الزراعية والتسويقية ومجالات الخدمات الزراعية المساندة.

٢- أن تخلف القطاع الزراعي يعيق مسيرة التنمية في القطاعات الأخرى، لهذا فان تنمية هذا القطاع يجب أن تحتل مكانة متميزة في التوجهات التنموية العراقية في الوقت الحاضر خاصة بعد زيادة السكان وزيادة الطلب على الأغذية.

٣- أن رفع كفاءة استخدام المياه تمثل أهم الخيارات المتوفرة للتوسع في ألزراعه ، وهذا ممكن عن طريق إجراء التعديلات في تقنيات ونظم وأساليب الري الحالية وكذلك تأهيل المنشات القائمة.

٤- العمل على حث وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال الزراعي والغذائي وخلق المنا الاستثماري المناسب والملائم لجذب المستثمرين وتحفيز المواطنين للعمل في القطاع الزراعي.

٥- العمل على توفير الائتمان الزراعي بشروط ميسرة ودعم سعر الفائدة على القروض الزراعية.

٦- الاهتمام بسياسة الأسعار الزراعية وأتباع سياسة دعم سعر المنتج الزراعي ورفع هذا السعر إلى ما يقارب الأسعار العالمية بحيث تكون بمستويات مجزية ومشجعة للمنتج الزراعي للاستمرار بالعملية الإنتاجية.

٧- العمل على إتباع سياسة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي ، لان تحرير أسعار هذه المستلزمات ورفع الدعم عنها سيكون سببا في رفع أسعارها وهذا سيساهم في زيادة الأعباء المالية على المزارعين وبالتالي عدم قدرتهم على شراء الكميات الكافية من المدخلات للتوسع في الإنتاج الزراعي .

المصادر والهوامـ

١- د. سالم توفيق ألنجفي:التنمية الاقتصادية الزراعية، مطبعة جامعة الموصل، الطبعة الثانية، ١٩٨٧، ص٣١٢.
٢- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ٢٠٠٤.
٣- سلام منعم زامل ألشمري : التنمية الزراعية ومتطلبات الأمن الغذائي في العراق ،بحث مشارك ضمن وقائع المؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد/جامعة واسط ،٢٠٠٦ ،ص٥.
٤- التقرير العربي الموحد للأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٤ .
٥- سلام منعم زامل ألشمري : التنمية الزراعية ومتطلبات الأمن الغذائي في العراق ،مصدر سبق ذكره،ص٦.
٦- عبد الله محمد المشهداني :الأمن المائي ومستقبل الأمن الغذائي في العراق في مستهل القرن الحادي والعشرون ،مجلة العلوم الزراعية ،المجلد(٣٣)،العدد،٢٠٠٢ ،ص٢٢٥.
٧- منظمة الزراعة والأغذية الدولية للأمم المتحدة(F.A.O)-إنتاج الغذاء-والدور الرئيسي للمياه ،روما ،ايطاليا،١٩٩٦.
٨- يعقوب سليمان:مفهوم الفجوة الغذائية وواقعها الراهن في الدول النامية، منتدى الفكر العربي، عمان، ١٩٨٦،ص١٤٤.
٩- عبد الله محمد المشهداني :الأمن المائي ومستقبل الأمن الغذائي في العراق في مستهل القرن الحادي والعشرون ،مصدر سبق ذكره،ص٢٢٧.
١٠- عبد الله محمد المشهداني :الأمن المائي ومستقبل الأمن الغذائي في العراق في مستهل القرن الحادي والعشرون ،مصدر سبق ذكره.ص.٢٢٨
١١- عبد الغفور إبراهيم:الأمن الغذائي في العراق، مطبعة بيت الحكمة، العراق، بغداد ١٩٩٩،ص٢٤٠.
١٢- محمد السيد عبد السلام:الأمن الغذائي في الوطن العربي، عالم المعرفة، شباط، ١٩٩٨،ص٢١٣.
١٣- د.عبد الصاحب العلوان:أزمة التنمية الزراعية ومأزق الأمن الغذائي ،مجلة المستقبل العربي ،العدد١١٧،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،لبنان ١٩٨٨،ص١٠٤.
١٤- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية،الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات :ألمجموعه الإحصائية للعام ٢٠٠٤.
١٥- د. سالم توفيق ألنجفي:التنمية الاقتصادية الزراعية، مصدر سبق ذكره.ص.٣٧٣
١٦- د.رحمن حسن علي:الاقتصاد الزراعي ، شركة الطيف للطباعة المحدودة، بغداد، العراق ،٢٠٠٧،ص١٨٥.
١٧- د.رحمن حسن علي:الاقتصاد الزراعي ،مصدر سبق ذكره.ص١٢٢.